

دراسات

المسألة الكردية في ضوء تحول اتجاهات النخب والأحزاب الكردية السورية

شمس الدين الكيلاني | أغسطس 2016

المسألة الكردية في ضوء تحول اتجاهات النخب والأحزاب الكردية السورية

سلسلة: دراسات

شمس الدين الكيلاني | أغسطس 2016

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات مؤسّسة بحثيّة عربيّة للعلوم الاجتماعيّة والعلوم الاجتماعيّة التطبيقيّة والتّاريخ الإقليميّ والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاثٍ فهو يولي اهتمامًا لدراسة السّياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربيّة أو سياسات دوليّة تجاه المنطقة العربيّة، وسواء كانت سياسات حكوميّة، أو سياسات مؤسّسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربيّة بأدوات العلوم الاجتماعيّة والاقتصاديّة والتاريخيّة، وبمقاربات ومنهجيّات تكامليّة عابرة للتّخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قوميّ وإنسانيّ عربيّ، ومن وجود سماتٍ ومصالح مشتركة، وإمكانيّة تطوير اقتصاد عربيّ، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها كبرامجَ وخططٍ من خلال عمله البحثيّ ومجمل إنتاجه.

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات

شارع الطرفة – منطقة 70

وادي البنات–محافظة الضعاين

قطر

ص. ب: 10277

الدّوحة، قطر

هاتف: 40356888 974+

www.dohainstitute.org

ملخص تنفيذي

أثارت الثورةُ السورية المسألة الكردية من عدّة جوانب مختلفة، وتحولت في إحدى جوانبها إلى مصدرٍ للاستقطاب السياسي والفكري في صفوف المعارضة من ناحية، وإلى محور تجاذب بين السلطة والثورة/ المعارضة من ناحية أخرى. فقد حاول كلّ طرفٍ جذب الأكراد السوريين إلى جانبه، فشجع ذلك بعض النخب الكردية على انتهاز هذا التجاذب لتقوية موقعها المساوم، وبعضها الآخر؛ مثل "حزب الاتحاد الديمقراطي" الكردي، اختار الانحياز إلى النظام طلبًا لمكاسب "مضمونة"، واستعادةً لتحالف قديم. وتوجهت قوًى أخرى، في تردّدٍ، إلى العمل مع المعارضة بحسابات الربح والخسارة في سبيل التعاون لحلّ المسألة الكردية بوجه خاص، وإنجاز التحول الديمقراطي بوجه عامّ. وتداول الأكراد في هذا المناخ أطاريح جديدةً، وتصورات غير مألوفة بشأن المسألة الكردية، سواء كان ذلك تحت تأثير أطاريح تداولها الأكراد العراقيون والأتراك، أو بدواعي الاستقواء بضعف الدولة والجماعات السياسية السورية، والتنقل ما بين حقل الثورة وحقل السلطة بكلّ ما يحمله ذلك من حسابات ومساومات.

المحتويات

مدخل

أثارت الثورةُ السورية المسألة الكردية من عدّة جوانب مختلفة، وتحولت في إحدى جوانبها إلى مصدرٍ للاستقطاب السياسي والفكري في صفوف المعارضة من ناحية، وإلى محور تجاذب بين السلطة والثورة/ المعارضة من ناحية أخرى. فقد حاول كلّ طرفٍ جذب الأكراد السوريين إلى جانبه، فشجع ذلك بعض النخب الكردية على انتهاز هذا التجاذب لتقوية موقعها المساوم، وبعضها الآخر؛ مثل "حزب الاتحاد الديمقراطي" الكردي، اختار الانحياز إلى النظام طلبًا لمكاسب "مضمونة"، واستعادةً لتحالف قديم. وتوجهت قوًى أخرى، في تردّدٍ، إلى العمل مع المعارضة بحسابات الربح والخسارة في سبيل التعاون لحلّ المسألة الكردية بوجه خاص، وإنجاز التحول الديمقراطي بوجه عامّ. وتداول الأكراد في هذا المناخ أطاريح جديدةً، وتصورات غير مألوفة بشأن المسألة الكردية، سواء كان ذلك تحت تأثير أطاريح تداولها الأكراد العراقيون والأتراك، أو بدواعي الاستقواء بضعف الدولة والجماعات السياسية السورية، والتنقل ما بين حقل الثورة وحقل السلطة بكلّ ما يحمله ذلك من حسابات ومساومات.

بناءً على ذلك، تحاول الورقة أن تسلّط الضوء على هذه المواقف؛ وذلك بالترابط مع كشف تأثير مفاعيل الصراع على الأرض السورية في سياق تحوّل الثورة الديمقراطي، من معْلَمها المدني الديمقراطي إلى المعْلَم العسكري العنيف، في مواجهة سياسة التدمير والقتل التي مارستها السلطة، وفي سياق تأثير الضغوط العربية، والإقليمية والدولية، وجاذبية توجهات القيادة الكردية العراقية: البارزاني وجماعة الطالباني من جهة، وتركيا ممثّلةً بحزب العمال الكردستاني من جهة ثانية.

ومن ثمّ، حاولت الورقة تقديم خريطة لمواقف القوى الكردية السورية المختلفة وتوجهاتها من جهة خلفيتها التاريخية، وتطورها بتداخلها في موشور الصراع الاجتماعي السياسي الذي بلغ ذروته بثورة آذار 2011، وما أبرزته هذه الثورة من توجهات مُستجدة من حيث تنوع حقل تجاذباتها في المنعطفات التي مرّت بها الثورة، متّبعةً منهجًا تاريخيًا اجتماعيًا نقديًا، مزاوجةً إيّاه بمنهج التاريخ المقارن، واشتغال المنهج التاريخي الراهن،

برجوعه إلى وسائل التواصل الاجتماعي المعاصرة والشهادات، والقول الصحافي اليومي؛ وذلك من أجل مواكبة التحولات الراهنة أحداثًا كانت أو أفكارًا.

أولًا، الحركة الكردية السورية إبّان مرحلة الانتداب

لقد أثّرت عوامل عديدة في نشوء المسألة الكردية في سورية؛ إذ يبدو أنّ الهجرة الكردية الكثيفة من تركيا قامت بدور مهمّ في تكوين الجماعة الكردية السورية في الجزيرة السورية، و"منذ أن قامت تركيا باضطهاد القبائل الكردية حدث تدفق كردي كبير من تركيا على سوريا، فاستقرت هناك، وعمل أفرادها مزارعين ومُربّي ماشية على طول الجانب السوري من خط سكك الحديد الذاهب إلى بغداد، ولا سيما في الزاوية الشمالية الشرقية المتاخمة للعراق وتركيا"[1]. فالأكراد في سورية قسمان: أولهما امتزج "إلى حدّ لم يبق معه أثر لقوميتهم، وآخرون لم ينفكوا على كرديتهم يحرصون عليها وعلى مظاهرها كلّ الحرص. بل هناك، كما في لبنان، من جاؤوا من كردستان التركية أو من سواها"[2].

يمكن أن نُميِّز، بالنسبة إلى الأكراد السوريين، بين الذين قدموا بصحبة حملة صلاح الدين الأيوبي في القرن الحادي عشر الميلادي، وانتشروا في المدن والمناطق الساحلية الشامية، ثمّ ما لبثوا أن اندمجوا وتعربوا على نحوٍ كامل؛ كما هو الشأن في حالة جبل الأكراد في الساحل السوري، وحارة الأكراد في دمشق من جهة، والأكراد الذين وفدوا إلى سورية في النصف الأول من القرن العشرين إلى سورية في زمن الانتداب، وتركز معظمهم في منطقة الجزيرة السورية بمحافظة الحسكة من جهة أخرى. فلم يتصرف إبراهيم هنانو أو أديب

---

[1] أرشاك سافراسيان، **الكرد وكردستان**، أحمد محمود خليل (مترجم)، ط 2 (السليمانية: دار سردم، 2008)، ص187-188.

[2] أديب معوض، **الأكراد في لبنان وسوريا**، فلك الدين كاكه يي (مقدم)، (أربيل: دار أراس للطباعة والنشر، 1998)، ص 28.

الشيشكلي، وقائد الأركان فوزي سلو، وهم ذوو أصول كردية، بصفتهم أكرادًا، بل بوصفهم سوريين ارتبطوا بعروة الوطنية السورية. ومن الملاحظ أنّ أكراد الجزيرة تجاذبتهم النزعتان القومية الكردية والوطنية السورية، تنافرًا في بعض الأحيان وتعايشًا في أغلب الأحيان، وأتاهم الوعي القومي المنظم محمولًا من خارج الحدود قبل أن يتجذر مع الولاء الوطني السوري.

وساهم هذا الوجود للجماعة الكردية في الجزيرة السورية، والاتصال الثقافي مع أكراد الجوار، وأيضًا التمييز القومي ضدّ الأكراد السوريين في ما بعد، والتضييق على حرياتهم في التعبير بلغتهم وعن هويتهم الثقافية القومية، وحجب الجنسية عن قطاع واسع منهم، إضافةً إلى أنّ تأثير تطور الوعي القومي الكردي في العراق وتركيا، بالالتصاق مع الحركة السياسية والحزبية، ساهم في نشأة الوعي القومي والثقافي وبروز الحركة السياسية والحزبية الكردية في سورية. فبزغت أول حركة قومية من منفيين كرد عن تركيا، وهي قيادة حركة "خويبون"، وأخذت طريقها لدى أكراد الجزيرة، وتنامى معها وعي ذاتيتهم القومية الكردية، جنبًا إلى جانب مع شعورهم بروابطهم السورية، من دون أن تصل إلى مرحلة تشكيل حركة سياسية؛ إذ تنامى الوعي والشعور القوميين لأكراد سورية بتأثير نضال الأكراد الأتراك والعراقيين والإيرانيين. وخلال الفترة 1946–1970، "شهدت بداية تبلور الحسّ القومي الكوردي في سوريا، نتيجة وصول تيارات الوعي القومي من كوردستان الشمالية، ولا سيما بعد تأسيس "جمعية خويبون" (الاستقلال) وجهد أفراد العائلة البدرخانية، وتأسيس الحزب الديمقراطي الكوردي (البارتي)"[3].

لقد شكَّل تأسيس جمعية خويبون في 5 تشرين الأول/ أكتوبر 1927 المحطة الأبرز في تاريخ الحركة القومية الكردية، فكانت أول حركة قومية كردية تمثّل الحركة القومية الكردية في المنفى بدلالة المسألة الكردية التركية، وفي ما يخص تصورها بشأن المسألة الكردية السورية، فإنّ خرائطها لـ "كردستان" خلَت من المناطق التي يسكن فيها أكراد سورية (الجزيرة، وعفرين، وعين العرب)، تلك المناطق التي لم يشكلوا فيها أكثريةً ديمغرافيةً

---

[3] علي صالح ميراني، **الحركة القومية الكوردية في كوردستان – سوريا (1946–1970)**، (دهوك: دار سبريز، 2004)، ص 9.

في أيّ وقت، كما أنّ الخريطة التي اعتمدها القوميون الأكراد عام 1948 خلت هي أيضًا من الجزيرة السورية، ولم يدخل فيها سوى جزء صغير من منطقة جبل الأكراد بعفرين المتاخمة للحدود التركية. ولجأ معظم مؤسسي خويبون إلى سورية بعد ملاحقاتهم عام 1925، ولم يقدموا مطالب كردية سياسية في سورية[4]. غير أنّ هذه الجمعية ما لبثت أن انشقت بين جناح "آل بدرخان – حاجو آغا" الذي التحم بالخطط الفرنسية "لإنشاء كيان كردي – مسيحي في الثلاثينات في الجزيرة، وجناح آل قدري جميل باشا الذي عارض تلك الخطط وركَّز جهده في تحرير كردستان تركيا، واعتبروا (قادة خويبون) مجرد لاجئين في سوريا"[5]. إلى جانب هؤلاء، يبدو أنّ مجموعةً من المثقفين ورؤساء عشائر الأكراد وجهوا إلى سلطات الانتداب الفرنسي مطالب هوياتية خاصة بأكراد سورية، تشمل حقّ "استعمال اللغة الكردية مع اللغات الرسمية الأخرى، وتدريس اللغة الكردية في المدارس التي تقع ضمن المناطق الكردية"[6]. ويمكن القول، بوجهٍ عامّ، إنّ القيادة الكردية العاملة في سورية قد اقتصر نشاطها حتى منتصف الأربعينيات بين ممثلي أكراد العراق وتركيا، و"يعود ذلك إلى أنّ سورية لم تكن في إطار مفهومها لكردستان الكبرى"[7].

ثانيًا، في العهد الوطني الليبرالي (1946 – 1963)

---

[4] فريق باحثين، **مسألة أكراد سورية، الواقع. التاريخ – الأسطورة** (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013)، ص 60-63.

[5] محمد جمال باروت، **التكوين التاريخي الحديث للجزيرة السورية: أسئلة وإشكاليات التحول من البدونة إلى العمران الحضري**، (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات)، 2014، ص 749.

[6] ميراني، ص 64.

[7] باروت، ص 800.

نشطت بعض المواقع والمنتديات الثقافية الكردية في ظلّ المناخ الديمقراطي لمرحلة ما بعد الاستقلال، فتأسست الجمعية الثقافية السرية في مدينة حلب عام 1951، من أجل نشر الثقافة الكردية، كما تأسست عام 1953 جمعية "وحدة الشباب الديمقراطيين الكرد" في القامشلي، وحملت أهدافًا راديكاليةً (تحرير كردستان وتوحيدها، والسماح بفتح المدارس باللغة الكردية وفتح الأندية). ونشطت عام 1955 جمعية إحياء الثقافة الكردية في دمشق، فكانت بمنزلة إرهاص لتشكيل "حزب الكرد الديمقراطيين في سوريا" PDKS عام 1956[8].

تُوِّجَ هذا النشاط الثقافي بقيام "الحزب الديمقراطي الكردستاني" في سورية (البارتي)، الذي تعود إليه تاريخيًا ومرجعيًا أحزاب كردية كثيرة في سورية، تشترك كلّها معه في فلسفة سياسية متقاربة، تنافست على تعددها في تمثيل أكراد سورية[9]. ولم يتبنَ الحزب نهجًا قوميًا متطرفًا، سوى فترة قصيرة، تحت تأثير نهج بارتي بالعراق الذي تأسس في الفترة نفسها، وكان الحزب حينها بقيادة نور الدين ظاظا الذي دعا إلى تحرير كردستان وتوحيدها بطرائق ثورية. وقد اشترك في تأسيسه عبد الحميد درويش وعثمان صبري وحمزة نويران بتشجيع من جلال طالباني[10]، وانضم إليهم في ما بعد رشيد حمو وشوكت حنان ومحمد علي خوجة، واتخذ الحزب اسم الحزب الديمقراطي الكردستاني السوري في البداية، ثمّ أخذ في ما بعد اسم الحزب الديمقراطي الكردي في سورية[11].

---

[8] عبد الله سعدون، وبيشروز جوهري، ودلشاد مراد (إعداد)، **تاريخ الحركة السياسية الكردية في روج آفا كوردستان، من النشأة 1956 وحتى الربع الأول من العام 2015** (نرلس: مركز روج آفا للدراسات الإستراتيجية، 2015).

[9] ديفيد مكدول، **تاريخ الأكراد الحديث**، راج آل محمد (مترجم)، (بيروت: دار الفارابي، 2004)، ص 710-711.

[10] المرجع نفسه، ص 110.

[11] محمد ملا أحمد، **صفحات من تاريخ حركة التحرر الوطني الكردي في سوريا** (أربيل: منشورات رابطة كاوا، 2001)، ص 52. ويذهب عبد الحميد درويش، إلى أنّ قرارات الحزب تضمنت ما يلي: "عندما تستطيع

وعند قيام الوحدة السورية – المصرية أيدت قيادة البارتي الوحدة، وشجعها على ذلك سعي عبد الناصر للتقارب مع الأكراد، وافتتاحه عام 1957 إذاعةً ناطقةً بالكردية لهذا الغرض، واتصلت قيادة البارتي بعبد الحميد السراج، رئيس المكتب الثاني، مطالبةً بنشر الثقافة الكردية، وشجعهم السراج على النشاط لدى أكراد تركيا لتأييد سورية إزاء مخاطر السياسية التركية آنئذ[12]. غير أنّ البارتي لم يحلَّ نفسه – تطبيقًا لمبدأ حلّ الأحزاب[13] – فاصطدم مع السلطة قانونيًا، ثمّ ما لبث أن اصطدم سياسيًّا بسبب وقوف الحزب وراء نهج عبد الكريم قاسم المعادي للجمهورية العربية المتحدة، في وقت كان الاتجاه القومي فيه يضغط للانضمام إلى "الوحدة"، في حين اصطف البارتي علنًا مع سلطة قاسم[14]. وعندما تعرضت قيادة البارتي للاعتقال أيام الوحدة عام 1962، برز في الحزب تياران، الأول معتدل بقيادة نوري ظاظا الذي "ركَّز على الحقوق الثقافية والاجتماعية داخل سورية"، والآخر متشدد بقيادة عثمان صبري، وهو يهدف إلى "تحرير كافة أجزاء كردستان"[15]. فبدأت تتردد الأسئلة الجوهرية منذ الستينيات حول ماهية المسألة الكردية؛ ومنها الخلاف في ماهية وجود الأكراد في سورية؛ من جهة أنّهم جزء من أمّة، أو أقلّية قومية لا تنطبق عليهم مقومات الشعب،

سوريا إزالة الاستعمار والتخلص من التدخلات الأجنبية، عندها سيطالب الحزب بتخصيص وضع خاص لما يُقارب الـ 400 ألف كوردي يعيشون في الجزيرة وكوباني وكورد داغ، بغية تحقيق حقوقهم السياسية والاجتماعية والثقافية ضمن إطار الوطن السوري". انظر كتابه: **أضواء على الحركة الكردية**، (د. م: د. ن، 2000)، ص 43.

[12] ميراني، ص 141.

[13] ملا أحمد، ص 75.

[14] المرجع نفسه، ص 75–79.

[15] مكدول، ص 709–710.

وشعار "تحرير وتوحيد كوردستان"[16]. واستمرت هذه الأسئلة تتردد بين تفكير واقعي ينطلق من واقع أكراد سورية الفعلي، وبين أطاريح الحركات الكردية في دول الجوار بخاصة من جهة البارزاني.

لقد عملت قيادة حزب البارتي، في أيام الوحدة، على الجمع بين قياديّي التيارين والرموز القيادية المتبقية من تنظيم خويبون بهدف الوحدة. لكنّ المحادثات فشلت، وذلك لأنّ قياديّي الخويبون أصرّوا على العمل داخل مؤسسات الجمهورية العربية المتحدة، والاشتراك في انتخابات (الاتحاد القومي)[17]. فواجه البارتي العداء والخصومة من فئتين؛ أُولاهما برموز تنظيم خويبون الأكراد الذين "دفعوا اتباعهم للتهجُّم على قيادة البارتي"، وثانيتهما متمثّلة برجال الدين؛ في رابطة علماء الدين الإسلامي[18] التي كان على رأسها الشيخ عز الدين الخزنوي، إضافةً إلى الحزب الشيوعي السوري الذي شكّل جسرًا لاحمًا بين النخب العربية والكردية، على الرغم من النقد الذي يمكن أن يُقال فيه.

ثالثًا، في عهد سلطة 8 آذار (1963-1970)

بعد انفراد حزب البعث بالسلطة في سورية والعراق وتوافقهما، في بداية حكمهما، لموقفهما المشترك المعادي لعبد الناصر، ساندت السلطة السورية السلطة العراقية في حربها على البرزاني في الشمال، فشكّل ذلك مصدرًا للخلاف بين السلطة السورية وحزب البارتي السوري الذي برز تياران في داخله: تيار معتدل (يمثّله حميد درويش)، وآخر متشدد يساري (يمثّله عثمان صبري)، ثمّ ازدادت الأحزاب الكردية وتفرعت[19]. وشكّل التيار اليساري، حينئذ، نواةً لحزب كردي يساري بتوجهات قومية أكثر تصلبًا. وعلى الرغم من محاولة الملا البارزاني

---

[16] ميراني، ص 211.

[17] عبد الحميد درويش، ص 22-25.

[18] المرجع نفسه، ص 124.

[19] مكدول، ص 709-710.

جمع الفريقين، أثناء حضورهما مؤتمر البارتي في شمال العراق في أيلول/ سبتمبر 1964، فإنّ هذا المسعى لم يصل إلى نتيجة تُذكر. بل تعاظمت مع الأيام شكوى الفريق اليساري من أنّ الفريق الآخر أوصل سقف المطالب القومية الكردية، في سوريا، إلى أدنى درجاته؛ وذلك لأنه عدَّ أكراد سورية 'أقليةً قوميةً' لا تتمتع بالحقوق القومية ولا تُقيم في وطنها التاريخي بعكس واقع 'الشعب' الذي يتمتع بحق تقرير المصير"[20].

اجتمعت قيادة الحزب في آذار/ مارس 1964 بقيادة عثمان اليسارية، فتراجعت خطوةً صغيرةً إلى الوراء في خطابها القومي من حيث الشكل، وأبقت على تشدده من حيث المضمون، إذ غيرت اسم "البارتي الديمقراطي الكردستاني في سوريا" لأول مرّة إلى "الحزب الديمقراطي الكردي في سوريا"، فرفعت بذلك مصطلح كردستان من اسم الحزب[21]، كما سحبت شعار "تحرير ووحدة كردستان"، مع التأكيد في المقابل أنّ الأكراد يشكلون القومية الثانية في سورية، وأنّهم ليسوا أقليةً قوميةً، وأنّ لهم حقوقهم المشروعة السياسية والاجتماعية والثقافية[22]، من دون أن توضح طبيعة هذه الحقوق السياسية. فأعقبت هذا الاجتماع حملة اعتقالات واسعة من السلطة، خرج منها الحزب ممزقًا بين كتلتين؛ كتلة "يسارية" تتمحور حول عثمان صبري وتدين بالولاء للبرزاني، وكتلة "يمينية" يرمز إليها درويش. وقد استقطبت ساحة العراق السياسية اهتمام البارتي واستنفدت طاقته الحركية والتنظيمية؛ إذ "شهد حالة انقسام بدلالة انقسام البارتي في العراق بين مؤيد للبرزاني في قبوله وقف إطلاق النار، وبين الفريق الرافض لذلك"[23]، فوصل هذان التياران إلى حافة الانشقاق وعدم القدرة على التعايش.

---

20 ميراني، ص 217.

21 سعدون، وجوهري، ومراد. وانظر أيضًا ملا أحمد، ص 29-35.

22 ملا أحمد، ص 190-196.

23 عبد الفتاح علي البوتاني، **وثائق عن الحركة القومية الكردية التحررية** (أربيل: مؤسسة موكرياني، 2001)، ص 243-250.

وقد جسّد مؤتمر البارتي عام 1965 هيمنة التيار اليساري وتبلور أطاريحه التي أعاد فيه توجيه أسئلةً فاصلةً: "هل الكرد في سوريا أقلية أم شعب؟ وماهي حقوقهم في الحالتين؟ وهل الحزب أداة سياسية تنظيمية أم جمعية إصلاحية؟". وتوصل المؤتمرون إلى خلاصة أيديولوجية مفادها أنّ "الحقوق المشروعة لشعب الكردي في سورية ترتبط عضويًا بتحقيق الاشتراكية في سورية، أي ربط النضال القومي بالطبقي، وأنّ الشعب الكردي في سوريا جزء من الأمّة الكردية المقسمة بين أجزاء كوردستان الأربعة"[24]. وأصدرت قيادة الحزب الجديد وثيقةً بعنوان "أقلية أم شعب؟" دارت حول قضية الخلافات الأساسية مع ما سمته "اليمين"، فكان ذلك بمنزلة إيذان بالولادة الفعلية للحزب الديمقراطي الكردستاني اليساري في سورية[25].

نتيجةً لذلك، استنفر الفريق الآخر وأعاد تجديد بناء حزب البارتي على أُسسه القديمة[26]. واتخذ اسم "الحزب الديمقراطي التقدمي الكردي في سوريا". وقد عُرف عن درويش، الشخصية النافذة، في هذا الفريق، موقفه السلبي من شعار "تحرير ووحدة كردستان"، وتمسكه بفكرة الشعب الكردي السوري، فدخلت التعريفات من قبيل "كردي" و"كردستاني" ضمن "سياسة مضاربات أيديولوجية سياسية"، وكان "اليمين" في المجال التداولي السياسي الكردي مرادفًا لجماعة الطالباني في حين كان "اليسار" مرادفًا لجماعة البارزاني[27]. فشرعت بعدها الانشقاقات في التفرُّع داخل البارتي وداخل فروعه، حتى صار 11 حزبًا تقريبًا، ثمّ تواصل التفرع إلى نحو 20 حزبًا، يذكر منها مكدول 15 حزبًا، وأنها شُكّلت كلّها في فلسفة سياسية واحدة "الديمقراطية لكلّ السوريين، والمساواة بين المواطنين العرب والأكراد، والحقوق الثقافية والسياسية والاجتماعية للكرد"[28]، ولكن هذا الحكم العامّ لم يخلُ من تعرجات متطرفة، مرةً باسم اليسار وأخرى باسم اليمين، وتشابكت تلك التعرجات المتطرفة وتفجرت كلّها إبان ثورة 2011.

---

[24] ميراني، ص 220.

[25] المرجع نفسه، ص 224.

[26] ملا أحمد، ص 220–227.

[27] باروت، ص 792–793.

[28] مكدول، ص 711.

رابعًا، مرحلة حافظ الأسد (1970 – 2000)

عمل البارزاني، في آب/ أغسطس 1970، على الجمع بين شقي البارتي (اليساري، والتقدمي)، في مؤتمر توحيدي غير أنّ هذا المؤتمر، بدلًا من أن يقود إلى الوحدة، تمخض عن بزوغ فريق جديد (البارتي – القيادة المرحلية) الذي تمسك باسم البارتي. لهذا، كانت الأحزاب الكردية، عندما صعد الأسد إلى السلطة عام 1970، في حالة تراجع وتفكك[29]. ومنذ ذلك الحين مالت تلك الأحزاب إلى حذف كلمة "كردستان" واستعملت بدلًا منها كلمة "كردي"، في محاولة طمأنةٍ منها لسلطة الأسد، ولتأكيد أنّه" ليس لديها أيّ مطالب متعلّقة بكردستان موحدة، وأنها راغبة في العمل من أجل الحقوق الثقافية والسياسية ضمن الجمهورية العربية السورية"[30]. ولم يكن الرئيس الأسد يريد من الأحزاب الكردية أكثر من السير تحت "قوانين النظام" التي رسمها بدقة، وداخل تدابيره وأطره المنظمة للعمل السياسي. فعلى الرغم من عدم اعترافه قانونيًا بالأحزاب الكردية، لم يمانع من اشتراكها في مؤسساته القائمة على قاعدة الخضوع لقيادته، وأتاح لزعمائها الاشتراك في انتخابات مجلس الشعب، ونتج من ذلك نجاح ثلاثة من القياديين الأكراد في انتخابات المجلس عام 1990، وهُم حميد درويش (الحزب الديمقراطي التقدمي)، وكمال أحمد (الحزب الديمقراطي الكردي في سوريا)، وفؤاد عليكو (حزب الاتحاد الشعبي الكردي)[31].

تبدلت الأوضاع السياسية، في ما يخص الأكراد في الثمانينيات، ببروز تحالف السلطة السورية مع حزب العمال الكردستاني PKK وتفرعاته. ظهر في البداية حزب التجمع الديمقراطي السوري بقيادة الآغا محمد مروان الزركي، الموالي لحزب العمال الكردستاني، فأعرب عن اعتقاده بأنّ "الأحزاب الكردية الأخرى لا مبرر

---

[29] سعدون، وجوهري، ومراد.

[30] مكدول، ص 712.

[31] المرجع نفسه، ص 317.

لها"، وبما أنه "تمتع بحرية الإعلان عن الحزب الجديد، فإنّ الاستنتاج المنطقي هو أنه يتمتع برعاية ضمنية من الحكومة"[32]. ما لبثت قيادة حزب العمال الكردستاني ممثلةً بأوجلان ورفاقه أن لجأت إلى سورية عام 1980، في أعقاب الانقلاب العسكري التركي، فقدمت السلطات السورية لأوجلان المساعدة التي "كانت حاسمةً في النجاحات الأولى لحزب العمال الكردستاني. ولم يجد صعوبة في تجنيد الكثير من الشباب. وقد فعل ذلك في جوٍّ مشحون بالحماسة القومية ونسبة عالية من البطالة، إلى حدّ أنّ مصير 7 آلاف كردي سوري جُنّدوا بقي مجهولًا"[33]. وكان الجميع في سورية يعرف ارتباط أوجلان العميق بالنظام[34].

دشّنت مرحلة تحالف أوجلان مع الأسد (1984 – 1998) والالتحام بسياسته الإقليمية المتعلقة بالعداء المشترك لتركيا، مرحلةً جديدةً في تبعات النشاط السياسي لأكراد سورية، هيمنت فيها "الآبوجية" (نسبةً إلى عبد الله أوجلان)، أعقبها نشوء "حكومة إقليم كردستان" في شمال العراق، عام 1992، تحت حماية الحظر الجوي الأميركي. أمّا بشأن الموقف من المسألة الكردية السورية، فقد "تبنى أوجلان السياسة الرسمية السورية، (وهي) أنّه لا يوجد أكراد سوريون، وأنّ الأكراد الذين يعيشون هناك (في سوريا) كلّهم لاجئون من تركيا". وفي مقابلة له عام 1996 "لمَّح أوجلان إلى أنّ سوريا والكرد أيضًا سوف يكونون مسرورين في عودة الكرد باتجاه الشمال، وهي سياسة تنسجم مع السياسة الرسمية السورية"[35]. وصرّح أوجلان في أكثر من مناسبة "أنه لا

---

[32] المرجع نفسه، ص 713.

[33] المرجع نفسه، 713–714.

[34] يقول ميشيل كيلو: "يعلم كلّ كردي وعربي، عاش في منطقة عربية، أو كردية، في أيّ مكان من سورية، أنّ حزب أوجلان كان قيمةً أمنيّةً مضافةً إلى مخابرات الأسد، وأنه تعاون معها ضدّ الكرد والعرب، واحتل موقعًا خاصًّا في مؤسسات سلطتها التي تبنّته، وأطلقت يده في المناطق الكردية داخل سورية". انظر مقالته: "الكرد والمسألة السورية والبديل الديمقراطي المنشود"، **العربي الجديد**، 2016/4/25، شوهد في: 2016/8/29، في:
http://bit.ly/1U7GjTT

[35] مكدول، ص 714.

توجد مسألة كردية في سوريا، وأنّ مسائل الأكراد في سوريا متفرعة عن المشكلة الكردية في تركيا التي أجبرت حكوماتها المتعاقبة الأكراد، تحت ضغط الاضطهاد المتعاقب، على الهجرة إلى سوريا"[36].

ساد، في ظلّ المرحلة "الأوجلانية"، توافق بين أغلبية الجمهور الكردي السوري الذي أصبح أوجلانيًّا من جهة، والنظام السوري من جهة أخرى، وقد عزَّز ذلك اشتراك الطرفين في العداء لتركيا والعراق والإخوان المسلمين، ولم تملك الأحزاب الكردية الأخرى القدرة على /أو الرغبة في مواجهة هذا التوافق مع السلطة، على الرغم من أنّ صعود "الأوجلانية" كاد يُفقدها جمهورها. لهذا، ازدادت ثقة الأسد بالأكراد على حساب عرب الجزيرة السورية الذين كانوا لديه مصدرًا للشك والريبة في تعاطفهم مع الإخوان والعراق، فانعكس ذلك على مجال التمييز ضدّ العرب لمصلحة الأكراد؛ في التوظيف في الإدارة والمؤسسات العامة، وفي حزب البعث والتنظيمات النقابية وأجهزة الأمن[37]. واستمر هذا التحالف حتى حدوث "اتفاقية أضنة" بين تركيا والنظام 1998، حينما سلَّم النظام أوجلان بموجبها، عمليًّا، إلى السلطات التركية، فأحدث مشهد أوجلان مكبلًا في قبضة البوليس التركي في الطائرة، هزةً عنيفةً زلزاليةً في الوسط الكردي السوري، حدث من جرّائه شرخٌ بينه وبين النظام.

---

[36] بكري صدقي، "إستراتيجية النظام تجاه الكرد في الثورة السورية وغيابها لدى المعارضة"، في: أحمد برقاوي وآخرون (إعداد وتقديم)، إستراتيجية سلطة الاستبداد في مواجهة الثورة **السورية** (د. م: مركز دراسات الجمهورية الديمقراطية، 2014)، ص 45.

[37] في الفترة نفسها، انجذب الأكراد، وجُذبوا أيضًا، إلى القطع العسكرية المهمة للنظام، لكنّ ذلك في الصفوف الدنيا للمراتب العسكرية. انظر القول: "تمّ تجنيد الكثير منهم في الوحدات الخاصة التابعة لوزارة الدفاع، وتحت التصرُّف المباشر للرئيس. ويبدو أنّ الضعف الاقتصادي المتأصل لدى أكراد سوريا جعلهم يعتمدون بشكل كبير على النظام، وبالتالي يكونون موالين تمامًا له. فإنّ الوحدات الكردية جزء ممّا يُسمى سرايا الدفاع، فربما بسبب ذلك بقي الكرد موضع شبهة في أعين الكثير من العرب (...) ولا يوجد عمليًّا ضباط أكراد، وإن وُجد يقتصر عملهم في الوحدات غير القتالية"، مكدول، ص 709–710.

خامسًا، عهد الأسد الابن (2000 – 2011)

شارك ناشطون أكراد في النشاط السياسي – الثقافي الذي افتتحه ربيع دمشق، في منتدياته وندواته، وفي التجمعات الصغيرة والاعتصامات، لكنْ حافظت حركتهم على نوعٍ من الاستقلالية، يشوبها الشكّ وغياب الثقة في المعارضة، فهم لم يشاركوا، مدةً طويلةً، الحركة السياسية السورية نشاطها وهمومها، ولا سيما في مرحلة هيمنة أوجلان على "السياسة الكردية السورية"، وشُغلوا دائمًا بما يحدث في شمال العراق بعد الاحتلال الأميركي وارتفاع منسوب رهاناتهم عليه، بعد حمايته للمنطقة الكردية العراقية الشمالية وبروز سلطة محلّية في السليمانية وأربيل. لكنهم أظهروا في ربيع دمشق، قدرتهم على الحشْد، عندما نُظمت أول وقفة احتجاجية أمام مبنى البرلمان في دمشق، في اليوم العالمي لحقوق الإنسان؛ وذلك في 10 كانون الأول/ ديسمبر 2000، طالبوا فيها بإعادة الجنسية، وبالاعتراف بالحقوق الثقافية، ووقف العمل بقانون الطوارئ[38].

خلق الاحتلال الأميركي للعراق، عام 2003، وقائع جديدةً، أكّدت قدرة الولايات المتحدة الأميركية على إحداث تغييرات جيوسياسية كبيرة، حينما ساعد أكراد العراق على تشكيل إقليم فيدرالي في الشمال، له حكومة ورئاسة وبرلمان، استقبله أكراد سورية بانتعاش، ورحبوا بالدور الأميركي، في وقت كانوا فيه في حالة يأس من التغيير في بلدهم. لذا، عندما قام أكراد سورية بانتفاضة 12 آذار/ مارس 2004، كانوا على اعتقاد بإمكانية الاستفادة من المساعدة الأميركية، ومن ثمّ لم ينتظروا، ولم يتشاوروا مع بقية السوريين الذين كانوا في حالة خشية من تدخل أميركي يودي ببلدهم على غرار العراق، لكنّ الولايات المتحدة كانت قد اتخذت إستراتيجية "تغيير سلوك النظام"، وليس تغييره. فكان لانتفاضة 2004 دروسها البليغة لدى الأحزاب القومية الكردية؛ في مقدمتها أنّ المسألة الكردية جزء من القضية الديمقراطية السورية، وأنّ النضال المشترك من أجل الديمقراطية،

[38] صدقي، ص 42.

هو في الوقت نفسه، نضال من أجل حلٍّ عادلٍ للقضية الكردية[39]. وقد مهّد هذا الاستنتاج لانضمامهم إلى إعلان دمشق، حين توصلوا مع بقية المعارضة السورية إلى نصٍّ توافقي حول المسألة الكردية، جاء فيه: "إيجاد حلّ ديمقراطي عادل للقضية الكردية في سوريا، بما يضمن المساواة التامة للمواطنين الأكراد السوريين مع بقية المواطنين، من حيث حقوق الجنسية والثقافة وتعلم اللغة القومية، وبقية الحقوق الدستورية والسياسية والاجتماعية والقانونية، على قاعدة وحدة سوريا أرضًا وشعبًا. ولا بدّ من إعادة الجنسية وحقوق المواطنة للذين حرموا منها، وتسوية هذا الملف كليًّا"[40].

سادسًا، ثورة آذار 2011 وتمخضاتها

لقد كانت الأحزاب الكردية قبل انبثاق الثورة السورية، قد تقدمت بأطاريح تكاد تصبح مفهومةً لدى النخب السورية الديمقراطية، وقد عبّر عن ذلك سكرتير الحزب اليساري الكردي بقوله: "الأحزاب الكردية في سوريا لا تستخدم تعبير كردستان سوريا، كما تعتبر الكرد في سوريا جزءًا من الشعب السوري (...) وتطالب هذه الأحزاب بتأمين حقوق الكرد القومية المتمثلة بالحقوق السياسية والثقافية والاجتماعية في إطار الوطن السوري

---

[39] محمود محمد، "المسألة الكردية في سوريا"، **كلكامش**، 2006/9/28، شوهد في: 2016/8/29، في: http://bit.ly/2bQaD5p

[40] نص إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي، في تشرين الأول/ أكتوبر 2005، شوهد في: 2016/8/29، في: http://www.mokarabat.com/s903.htm

(...) وترى أنّ حلّ القضية الكردية في سوريا يتمّ في دمشق وليس في مكان آخر، وأنه مرتبط تمامًا بحلّ المسائل الديمقراطية لباقي أبناء الشعب السوري"[41].

فكّك الزلزال الذي أحدثته الثورة التوافق الهشّ حول إعلان دمشق، وحاولت الأحزاب الكردية أن تستثمر التنافس التصارعي بين النظام والمعارضة من خلال جذبها لطرفها؛ كي تطوِّر وثيقة إعلان دمشق ليشمل ذلك "حقّ تقرير المصير"؛ أي التعامل مع الأكراد السوريين على أنهم أمّة، أو على الأقل، يمثلون "الأمّة الكردية"، وليسوا أقليةً قوميةً أو جماعةً لها هوية قومية في سورية، أو إقرار فكرة "اللامركزية السياسية" لبناء سورية الجديدة. والمعنَيان لا يختلفان من حيث النتيجة، ويستندان إلى تصور ضمني، يفترض أنّنا بصدد علاقة بأمّة أو بشعب، لهما الحقّ في تقرير المصير؛ أي حقّ الأكراد السوريين في الانفصال والاستقلال أو الوحدة مع بقية الأمّة الكردية، من دون الأخذ في الحسبان بالاختلاط السكاني والامتزاج بين العرب والأكراد والسريان والتركمان في الجزيرة السورية، وتأثير هذا الانفصال في حقّ العرب، أيضًا، في تقرير المصير، فضلًا عن أنّ الكتل السكانية الكردية نفسها، في سورية، متباعدة جغرافية عن بعضها (الجزيرة/ محافظة الحسكة، وعين العرب، وعفرين).

1. أطاريح كردية قديمة وأخرى طامحة جديدة

انضمت بعض الأحزاب الكردية والتيارات الشبابية إلى قوى المعارضة السورية، وانضمّ "تيار المستقبل الكردي" بزعامة مشعل تمو إلى المجلس الوطني السوري، فاصطفت القوى الكردية، في البداية، مع قوى المعارضة. ثمّ ترددت حركتها بين الوعود الجديدة للنظام، ودعوة المعارضة لها بالعمل معًا، فرفعت سقف مطالبها، في حين حسم "حزب الاتحاد الديمقراطي" PYD، وهو الفرع السوري لحزب العمال

---

[41] محمد موسى محمد، "القضية الكردية في سوريا"، **الجزيرة نت**، 2006/6/11، شوهد في 2016/8/29، في:
http://bit.ly/1ZpEu4T

الكردستاني، أمره بالوقوف إلى جانب السلطة، وانضم إلى هيئة "التنسيق الوطني لقوى الثورة"، أقرب القوى السياسية إلى النظام؛ وذلك لتغطية مشروعه في السيطرة على الجزيرة السورية[42]، فشرع بالتعاون مع النظام في محاربة الاحتجاجات الديمقراطية. وفي المقابل، سلّمه النظام إدارة الشأن المدني في الجزيرة، مع الإبقاء على رموز الدولة بكلّ قوة في مدنها الرئيسة، وظل تمثال الأسد "شامخًا" في ساحة القامشلي رمزًا لهذه التعاون والتنسيق. وشكّل حزب الاتحاد الديمقراطي ما سماه "مجلس شعب غربي كردستان"، وهو مفهوم ينضح بالنزعة الانفصالية، من دون اكتراث برغبة العرب في الجزيرة السورية التي تذهب بعض التقديرات بشأنها إلى أنهم يشكّلون الأكثرية. وشرع الحزب في انتخابات عشوائية تمخضت عن "مجلس شعب غربي كردستان"، مزوّد بسلطة عسكرية باسم "وحدات الحماية الشعبية"، وحرّض الأكراد ضدّ الثورة "في لغته الشفهية، واتهمها بالانقياد إلى تركيا ونظم مظاهرات لدعم أوجلان، فقيادته الفعلية وسياسته تتخطيان الحدود السورية إلى أوجلان تركيا"[43].

في المقابل، بقيت الأحزاب الكردية مترددةً، موزعة الولاء بين زعامتي البارزاني والطالباني، فشهدنا أوّل توتر مع السياسيين الأكراد في أول مؤتمرات المعارضة، في أنطاكية التركية، في حزيران/ يونيو 2011، انسحبوا في إثره[44]، وانسحبت الأحزاب الكردية من "مؤتمر الإنقاذ الوطني"، في إسطنبول، في آب/ أغسطس 2011، وقد دعا إليه كلّ من هيثم المالح ومشعل تمو، والسبب هو اسم الجمهورية العربية السورية. بدأ حينها

---

[42] انظر القول: "فلا عجب أن يلعب الحزب دورًا خطيرًا في قمع خصوم النظام من الثائرين الكرد، واغتيالهم واعتقالهم ومطاردتهم وتهجيرهم، وأن يقوم جيش النظام بتسليمه أسلحةً ثقيلةً ومتوسطةً، أمسك بواسطتها بمناطق كثيرة أول الأمر. وفي مرحلة تالية، وضع الحزب يده في أيدي الأميركيين، وسخر قدراته لخدمة 'حربهم ضد الإرهاب' التي سرعان ما حولها إلى حرب ضد العرب، استهدفت أيّ عربي أو كردي لا يدين له بالولاء، يسكن أو يجاور مناطق واسعةً من سورية ادعى أنها 'غرب كردستان'، وبالتالي، أرض كردية مستعمرة"، كيلو.

[43] صدقي، ص 45-46.

[44] صدقي، ص 43.

المعارضون السوريون العرب يخشون ازدياد مطالب الأكراد الخاصة باللامركزية السياسية[45]. فقد اتخذ المجلس الوطني الكردي موقفًا متشددًا ربط فيه أيّ تنسيق مع المعارضة بخضوعها لمطالبه "التي ارتفع سقفها، فجأةً، من الحقوق الثقافية والاعتراف الدستوري بالقومية الكردية إلى صيغة مموّهة من الفيدرالية تحت اسم اللامركزية السياسية"[46]. واستخدموا تعابير "الشعب الكردي" و"كردستان الغربية"، وهي تعابير تضمر تطلعًا "انفصاليًّا" لا تستطيع المعارضة السورية الموافقة عليه. وتكررت تجربة انسحابات المعرضة الكردية في اجتماع إسطنبول للمعارضة في 2 تشرين الأول/ أكتوبر 2011، وقد تمخض عنه "المؤتمر الوطني السوري"، بذريعة رفض "المجلس" مناقشة ورقة قدّمها المجلس الوطني الكردي.

ثمّ مالت الأحزاب الكردية – مع بروز الصعوبات أمام الثورة ودخول قوى خارجية مسلحة – نحو اتجاهات شبه انفصالية. وبعد تشكيل "المؤتمر الوطني الكردي"، في 27 تشرين الأول/ أكتوبر 2011، ثمّ "مجلس الشعب" في غرب كردستان في 16 كانون الأول/ ديسمبر 2011، عُقد "مؤتمر أربيل" في 28 و29 كانون الثاني/ يناير 2012، بدفع ورعاية من رئيس إقليم كردستان العراق، تمخَّض عن اتفاق بين "المؤتمر الوطني الكردي" و"حزب الاتحاد الديمقراطي" و"مجلس الشعب في غرب كردستان"، في 11 حزيران/ يونيو 2012. ثمّ عُقد، بسبب استمرار التوترات، "لقاء أربيل الثاني" في 11 تموز/ يوليو 2012، وأثمر "الهيئة الكردية العليا" التي عليها أن تدير المناطق الكردية وتشرف على أمنها[47]. وما لبث أن أعلن حزب الاتحاد الديمقراطي، والأحزاب الكردية الصغيرة الموالية له، نظام الإدارة الذاتية في شمال سورية وشمال شرقها، في تشرين الثاني/ نوفمبر 2013، مقسمًا إلى ثلاث مقاطعات، وقد أطلق عليها اسم "الكانتونات" (الجزيرة، وكوباني، وعفرين)،

---

[45] ياسين حاج صالح وبكر صدقي، "المسألة الكردية والثورة: أية مخاطر وأية فرص"، **الجمهورية نت**، 2012/7/24، شوهد في 2016/8/29، في:

http://aljumhuriya.net/172

[46] صدقي، ص 44.

[47] فريق باحثين، **مسألة أكراد سوريا**.

كي تُدار محليًّا، وتشكيل جسم سياسي موحّد، يتولى إدارة "المناطق الكردية"، وقوةً عسكريةً موحدةً تحت سيطرة الحماية الشعبية الكردية التابعة لحزب الاتحاد الديمقراطي[48].

لقد عكست الأحزاب الكردية مَيْلًا طامحًا جديدًا في مؤتمرها الوطني الكردي الذي عُقد في القامشلي، في 26 و27 تشرين الأول/ أكتوبر 2011، من خلال القول: "يعيش الشعب الكردي على أرضه التاريخية، ويشكّل جزءًا أساسيًّا من النسيج المجتمعي والوطني والتاريخي لسوريا، وهذا يتطلب الإقرار الدستوري بوجوده كمكوّن رئيسي من مكونات الشعب السوري وثاني أكبر قومية فيه، إضافةً إلى إيجاد حلّ ديمقراطي عادل لقضيته القومية بما يضمن حقه في تقرير مصيره بنفسه ضمن وحدة البلاد"[49].

وفي وقت طالب فيه المجلس الوطني الكردي بـ "اللامركزية السياسية" نظامًا لسوريا المستقبل، بدأ عدد كثير من الناشطين الأكراد المستقلين المطالبة بكيان فيدرالي ضمن إطار وحدة البلاد. أمّا الحل الذي "يفرضه" حزب الاتحاد الديمقراطي، فلا يمكن أن يشهد الولادة إلَّا بعملية استئصال للوجود العربي الكثيف في الجزيرة السورية، وهو ما يعمل عليه اليوم.

وتوصل القوميون الأكراد، في اجتماعات أربيل إلى تحديد المرجعية الشاملة لما سمّوه "غرب كردستان"، وهو اصطلاح جديد تمامًا، غريب على كتب السياسة والتاريخ والجغرافيا: "تتبنى الرؤية السياسية الكردية المشتركة 'سوريا دولة اتحادية تعددية ديمقراطية برلمانية متعددة القوميات' ممّا يستوجب إعادة بناء الدولة وفق النظام

---

[48] رامي سويد، "سورية: مجلس كردي موحّد لإدارة المناطق الشمالية"، **العربي الجديد**، 2014/10/24، شوهد في 2016/8/29، في:
http://bit.ly/1taITyI

[49] "القامشلي: تأسيس المؤتمر الوطني الكردي في سوريا"، **كورد ووتش**، 2011/11/1، شوهد في 2016/8/29، في:
http://bit.ly/1PxRSng

الاتحادي الفيدرالي بما يضمن حقوق جميع المكونات"[50]. وفي هذا السياق، جدّد حزب الوحدة الكردي "الدعوة من أجل تمتين وتقوية وتوحيد الصف الكردي في غرب كردستان على كافة الأصعدة السياسية والإدارية والعسكرية، خدمةً لحقوق شعبنا الكردي في سوريا (...) سوريا تؤمن بحقّ شعبنا في حكم نفسه بنفسه بعيدًا عن زمن العسف والاضطهاد"[51]. ثمّ تطورت المطالب حتى وصلت إلى حدّ الدعوة إلى "خلق تشكيل قوة كردية لغربي كردستان (...) لتكون قادرةً على مواجهة الأشرار والأعداء"[52]. وبات بعض القوميين الأكراد يعطي تراب القرى الكردية نفحةً خاصةً (قوميةً). فالكثير"من قرى كوباني (...) تمتاز بوجود تلال صناعية تكاد تميزها العين البشرية بالمقارنة مع التلال المجاورة"[53].

وقد كرّس القوميون الأكراد تلك الأطاريح، حين أقرّ ممثلو "حركة المجتمع الديمقراطي" و"المجلس الوطني الكردي" في اجتماع مشترك في القامشلي، في 13 شباط/ فبراير 2015، رؤيةً مفادها أنّ "سوريا دولة اتحادية تعددية ديمقراطية برلمانية متعددة القوميات، ما يستوجب إعادة بناء الدولة وفق النظام الاتحادي الفيديرالي واعتبار الأكراد قوميةً ذات وحدة جغرافية سياسية متكاملة"[54]. وكان رئيس المجلس الوطني الكردستاني في

---

[50] "النظام الداخلي للمرجعية السياسية الكردية في روج آفا كردستان – سوريا"، **وكالة أنباء هاوار**، 2015/2/12، شوهد في 2016/8/29، في:
http://bit.ly/1taK2GB

[51] "حزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا – يكيتي التقرير السياسي لشهر حزيران 2015"، **كردي بوست**، 2015/6/29، **الكردية نت**، شوهد في 2016/8/29، في:
http://bit.ly/2c9DD9V

[52] محمود عباس، "ثقافة الرفض الكردية"، **بحزاني**، 2015/7/9، شوهد في 2016/8/29، في:
http://bit.ly/2ckX9RY

[53] محمد صالح إبراهيم، "مدينة كوباني"، **آفستا عربي**، 2014/1/18، شوهد في 2016/8/29، في:
http://bit.ly/1taJMY6

[54] إبراهيم حميدي، "الأكراد يريدون 'وحدة جغرافية'... وفيديرالية"، **الحياة**، 2015/2/14، شوهد في 2016/8/29، في:
http://bit.ly/1sZwmNL

سورية شيركو عباس قد دعا، منذ 20 شباط/ فبراير 2012، إلى "تأسيس نظام فيدرالي يضمن للأكراد حقّ تقرير المصير وصولًا إلى تشكيل حكومة على غرار كردستان العراق"[55]. ويدفع بعض القوميين الأكراد مطالبهم إلى حدّ أبعد مثل القول "إنّ مآسي الكورد لن تنتهي حتى يكون لهم سور دولةٍ تحميهم من العدوان ومن استغلال الغير لهم وتنقذ بلادهم وثرواتهم البترولية والمائية من نهب الآخرين"[56]. وتتألف هذه الدولة "من ثلاث مناطق؛ هي الجزيرة الغنية بالنفط والمنتوجات الزراعية والحيوانية وبكثافة سكانية عالية من الشباب الباحث عن العمل، ومنطقة (كوباني) القريبة من سدّ الفرات ومن مدينة حلب، إحدى أكبر المدن السورية، من ناحية الشرق، وهي غنية أيضًا بالثروة الحيوانية والزراعية، وكذلك منطقة 'جبل الأكراد' التي تقع على بعد 60 – 70 كيلومترًا غرب حلب"[57].

عبّر المثقفون الأكراد عن تطلعاتهم الجديدة بخرائط دمجوا فيها المناطق السكانية الكردية الثلاث ووصلوا بينها في الشمال – الشرقي السوري (الجزيرة السورية)؛ أي بين الحسكة، وعين العرب (كوباني)، وعفرين، وهي مناطق يقطعها ويصل بينها، في الآن نفسه، استقرار جماعات سكانية عربية وتركمانية وسريانية. وهكذا، خرجت إلى الجمهور، عام 2012، خريطة، تجّار الطموحات المُستجدة، باسم خريطة "إقليم كردستان سوريا". وتبدأ حدود الإقليم الكردي بحسب الخريطة من قرية "عين ديوار" التابعة لمدينة "ديريك" في محافظة الحسكة

---

55 رنيم محمد، "شيركو عباس: أكراد سوريا يتطلعون إلى تشكيل كيان فيدرالي"، **إيلاف نت**، 2012/2/20، شوهد في 2016/8/29، في:
http://bit.ly/24rIi6O

56 جان كورد، "الدولة الكردية ليست حلمًا وإنما هدف قومي مشروع"، **كوردناس نت**، 2014/10/27، شوهد في 2016/8/29، في:
http://bit.ly/2bU1bz2

57 جان كورد، "لا بد من إستراتيجية موحدة في غرب كوردستان"، **يكيتي ميديا**، 2014/8/2، شوهد في 2016/8/29، في:
http://bit.ly/211qcYC

في أقصى شمال شرقي سورية، وتمتد بمحاذاة الحدود التركية، لتصل إلى أقصى الشمال الغربي عند لواء إسكندرون[58].

لقد لُوحظ أنّ كثيرًا من القوميين الأكراد يقولون: "يجب اغتنام الفرصة لإعلان استقلال كردستان"، معلقين الآمال على بروز الصعوبات الداخلية، أو انتهاز القوة الأميركية لمقايضتها مقابل قتال "تنظيم الدولة الإسلامية" (داعش) بكيان كردي. وفي المقابل وجدت أصوات كردية أخرى "أنّ هذا الوقت العصيب بالذات هو الوقت الأنسب لإثبات أنّ الأكراد 'عامل توحيد لا تفرقة'"[59]. ويمكن، في هذا السياق، وضع مواقف القوميين الأكراد بين رؤيتين هما "الرؤية الكردية" و"الرؤية الكردستانية". فالرؤية الكردية تتركز في حقوق الأكراد الديمقراطية والمدنية التي يجب أن ينالوها، بوصفهم مواطنين في الدولة السورية، رفعًا للظلم والاضطهاد الذي لحق بهم فترةً طويلةً. وفي المقابل، تتركز الرؤية الكردستانية في وجود أرض وطنية خاصة بالكرد، لهم حقّ إقامة دولة مستقلة عليها ومن يتابع تطورات العامين الماضيين، سيرى إزالة أسماء عربية عن معظم مدن الجزيرة وقراها، وهي التي صار اسمها مقاطعة "روج آفا"، في حين صار اسم المنطقة "غرب كردستان"، واسم أكرادها "شعب غرب كردستان"[60].

ويمكن تفسير تعاظم المطالب القومية لدى الأكراد، بأنّ الأكراد يشعرون اليوم بأنهم في موقع قوة، وأنّهم قادرون على ترجيح كفة "الصراع في سورية"، و"يطالبون لذلك بمطالب ما كان لهم أن يحلموا بها في ظروف

---

[58] جمعة عكاش، "الأكراد ينشرون خريطة مستقبلية لحدود إقليمهم في سوريا"، **العربية نت**، 2012/12/30، شوهد في 2016/8/29، في:
http://bit.ly/2bU3qlT

[59] أكرم بني، "في ما خصّ الأكراد والهوية الوطنية"، **الحياة**، 2014/7/2، شوهد في 2016/8/29، في:
http://bit.ly/2bxfk1s

[60] ميشيل كيلو، أكراد أم كردستانيون؟"، **العربي الجديد**، 2015/1/4، شوهد في 2016/8/29، في:
http://bit.ly/1O9w1Cj

مختلفة"[61]. وعلى الرغم من ذلك، بقي عدد غير قليل من الناشطين الأكراد يعتقدون أنّ هذه الصيغ "لا تتناسب مع الوضع الكردي في سوريا، إضافةً إلى أنّ السياسات القمعية لحزب الاتحاد الديمقراطي، جعلت المواطنين الأكراد ينفرون من هذه الأفكار الجديدة"[62].

2. المعارضة: بين الدفاع عن الوحدة واستدراك الحلول الوسطى

حاولت المعارضة السورية ملاقاة القوميين الأكراد في منتصف الطريق، فعَدّ المؤتمر الوطني السوري أنّ النظام السوري الديمقراطي الجديد "سيُبنى على الوحدة في التنوع" وأنّه "يضمّ الأشخاص والمكونات كافةً للشعب السوري، من دون تمييز أو إقصاء، من عرب وكرد وأشوريين سريان وتركمان وغيرهم"، وأنّه "يعترف بحقوقهم المتساوية ضمن وحدة سورية أرضًا وشعبًا"[63]. وقد قُوبل هذا التوجه لدى الأكراد بالتشكيك والسخرية[64].

---

[61] "المعارضة الكردية وانسحابها من اجتماع إسطنبول"، **الجمهورية**، 2012/12/29، شوهد في 2016/8/29، في:
http://bit.ly/1Xv11jC

[62] سيروان قجو، "ما بعد كوباني، موقع أكراد سوريا على الخارطة الوطنية والإقليمية"، **الجزيرة نت**، 2015/3/12، شوهد في 2016/8/29، في:
http://bit.ly/2bLjOSq

[63] "وثيقة العهد الوطني لسورية المستقبل"، **كارنيغي**، 2012/3/27، شوهد في 2016/8/29، في:
http://ceip.org/2bwe3qJ

[64] جان كورد، "القضية الكردية ومؤتمرات المعارضة السورية"، **آرانيوز**، 2015/6/15، شوهد في 2016/8/29، في:
http://bit.ly/1O9w9S6

ولعل تحولات العلاقة بين المجلس الوطني الكردي والهيئات التمثيلية للمعارضة السورية تقدّم نموذجًا لخلافات السوريين، عربًا وأكرادًا، في طرائق معالجة المسألة الكردية. فمنذ الاجتماع التأسيسي للمجلس الوطني السوري في إسطنبول 2011، أصرّ ممثلو "المجلس الوطني الكردي" على إقرار "حق تقرير المصير للأكراد"؛ بمعنى التعامل مع الأكراد السوريين كلّهم بوصفهم شعبًا يمتلكون أرضًا محدّدة، لهم حقّ الانفصال وتكوين دولة، أو على الأقل يحظون باللامركزية السياسية، ثمّ تطور الأمر إلى الفيدرالية، في حين قدَّم المجلس الوطني السوري فكرة "اللامركزية الإدارية". فالجزيرة السورية هي ملك لقاطنيها من السوريين، عربًا وأكرادًا، وليست ملكًا للأكراد أو للعرب كلًّا على حدة. ثمّ إنّ المسألة الثانية الرئيسة التي أُثيرت حولها خلافات، هي اسم "الجمهورية العربية السورية". فالقوميون الأكراد لا يريدون نسبة سورية إلى العربية؛ أي نسبتها إلى الكتلة الاجتماعية التي تعادل 90% من السوريين، وهي مسألة تتبعها كلّ الدول[65].

باتت المعارضة ترى نفسها عاجزةً – في ظلّ تفجّر "الرؤية الكردستانية" – عن الاستجابة لمطالب القوميين الأكراد، ولا سيما في استخدامهم لمفهوم "حق تقرير المصير" وروج آفا. فهذا الحقّ يُستخدم تجاه أمم مستقرة في أرض متواصلة جغرافية لا ينازعها عليها أحد أو يشاركها فيها، من دون أن يؤثّر استخدامه في حقوق أمم أو جماعات أخرى تشاركها الجوار والعيش المشترك[66].

تبدو المعارضة السورية مقتنعةً بأنها قد وفَت بالتزاماتها النظرية والحقوقية تجاه المسألة الكردية السورية، من خلال ما أقرّته حول المسألة الكردية في وثيقة العهد التي جاء فيها: "تقرّ الدولة السورية بوجود قومية كردية ضمن أبنائها، وبهويتها وبحقوقها القومية المشروعة وفق العهود والمواثيق الدولية ضمن إطار وحدة الوطن السوري. وتعتبر القومية الكردية في سورية جزءًا أصيلًا من الشعب السوري. كما تقرّ الدولة بوجود هوية وحقوق قومية مماثلة للقوميتين السريانية الأشورية والتركمانية السوريتين، وأنّ سورية هي جزء من الوطن

---

[65] برهان غليون، شهادة هاتفية، باريس، 21/ 2015/7.

[66] "حوارات 'روسيا اليوم': القضية الكردية في سورية.. معضلة سياسية في قلب الدمار!"، **روسيا اليوم**، 2012/7/12، شوهد في 2016/8/29، في:
http://bit.ly/2c39tSP

العربي، ترتبط شعوبه بوشائج الثقافة والتاريخ والمصالح والأهداف الكبرى والمصير المشترك. وسورية عضو مؤسّس في جامعة الدول العربيّة، تتطلّع إلى توثيق مختلف أشكال التعاون والترابط بين البلدان العربية"[67].

خاتمة

اتسم تاريخ الحركة الكردية السورية دائمًا بالطابع السلمي، وخلا من صدامات دامية مع السلطة المركزية (مع استثناءات قليلة جدًّا)، ولم يشهد المجتمع السوري نزاعات عنيفةً بين العرب والأكراد. وهذا التاريخ الآمن يتيح إمكانية حلّ المسألة الكردية التي تبدو لأغلب السوريين قضيةً عادلةً، عبر حوار حقيقي مفتوح يُفضي إلى بناء عَقْدٍ ديمقراطي – وطني يتسع للجميع في سورية الجديدة، وهو أمرٌ يتطلب التوصل إلى إستراتيجية فعّالة لمواجهة الصراعات القائمة مع النظام وحلفائه، أو التوجه للعمل على تسوية شاملة تسمح بإيقاف العنف، والشروع في مرحلة انتقالية تقود إلى تأسيس ركائز النظام الديمقراطي على قاعدة المساواة واللامركزية الواسعة، وهذه المبادئ تتفق مع ما نصّت عليه مبادئ جنيف 1، في حين يحاول النظام مع حلفائه التنصل منها.

من أجل ذلك تبقى العثرة الكأداء هي النظام، إضافةً إلى "داعش" وتصاعد دور العوامل الخارجية (إيران وروسيا التي شرعت في العمل الجاد لإنقاذ النظام وتجسيد مشروع الفيدرالية، يكملها الدور الأميركي الذي يتخذ الأكراد حلفاء في الحرب على "داعش" ويسعى لمكافأتهم على ذلك بتسليم الجزيرة السورية لحزب الاتحاد الديمقراطي).

لقد فتحت الثورة فرجةَ أملٍ للخروج من نفق الاستبداد والفرقة. فبقدر ما عمل استبداد السلطة على استثمار التنوعات الأهلية، وضرب العلاقة الطيبة بين الأكراد والعرب، جاء الخطاب "الوطني" للثورة السورية

---

[67] "ملف مركز الشرق العربي: مؤتمر المعارضة السورية في القاهرة 4-7-2012"، **مركز الشرق العربي**، 2012/7/5، شوهد في 2016/8/29، في:
http://bit.ly/1PdtkdH

عام 2011، أثناء سلميّتها، ليوفر الفرصة الملائمة للانسجام الحقيقي بين المكونات السورية، عبر امتصاص المخاوف، وطرح شعارات جامعة للسوريين، إلا أنّ هذه الفرصة تعكرت بهواجس متضاربة ومنفعلة، مع تحول الثورة إلى التسليح، وارتفاع مؤشرات العنف، واندلاع المواجهات المسلحة في المناطق الكردية[68]. غير أنّ المبادرات التي يقوم بها المجتمع المدني يمكن الانطلاق منها كقاعدة للعمل؛ مثل مبادرة مجموعة من الناشطين العرب والأكراد باسم "جيجاك: نحن أخوة" لإسماع صوت العقل، إضافةً إلى مبادرة الرسم على الجدران في كلّ من حلب وريف إدلب، واعتصامات لتأكيد الأخوة العربية – الكردية، وشعار "الشعب السوري واحد، ثورة لكل السوريين". ومبادرة أصدر فيها شعراء وفنانون وناشطون، عربًا وأكراد، بيانًا بعنوان "الوحدة الوطنية الكردية – العربية في سوريا" دعا إلى الوحدة، ودان "تنظيم الدولة الإسلامية"، ونظام الأسد وعلاقته بحزب الاتحاد الديمقراطي[69].

أُرسلت هذه الفعاليات، إلى جانب غيرها، بوصفها علاماتٍ دالّة على إدراك أنّ حل المسألة الكردية السورية لا يمكن أن يتم إلّا في إطار وطني سوري محض. "ففي دولة مثل سوريا يشكّل العرب ما لا يقل عن 90% من سكانها، وليس هناك أيّ تعارض بين هوية سوريا العربية القائمة على أساس الاندماج في دورة الثقافة والتاريخ وحقائق الجغرافيا، وتمتّع من هم من غير العرب كافةً بحقوق المواطنة الكاملة. إنّ المواطنة الديمقراطية المؤسسة بمعناها العميق الذي يشمل الحقوق الثقافية الجماعية هي الطريق لحلّ ما يُدعى بالمسألة الكردية السورية"[70].

---

[68] عماد مفرح مصطفى، "حول تناقض الانتماءات الكردية في سورية"، **حكاية ما انحكت**، 2015/2/11، شوهد في 2016/8/29، في:
http://bit.ly/1AKxPu6

[69] عماد نجم حسو، "العلاقات العربية الكردية في سوريا رهن اختبار قد يودي إلى الهاوية"، **عنب بلدي**، 2015/6/29، شوهد في 2016/8/29، في:
http://bit.ly/1RUOYTT

[70] فريق باحثين، **مسألة أكراد سورية**، ص 160.